لمقترحات غولده مئير هذه . فقد سبق له ان قدم مشروعه الخاص بتدويل قطاع غزة لفترة انتقالية ، وذلك في ٢٦ شباط ، حيث اشار الى انه « بعد انسحاب اسرائيل ، فيجب ان توقع اتفاقية بين الامم المتحدة ومصر ... لتنظيم المسئولية ولاقامة ادارة مدنية في القطاع في مجالات الاقتصاد والشئون الاجتماعية وتطبيق القانون والنظام ، وللتعاون من اجل القيام بترتيب مؤتمر ، على السكرتير العام ان يقرر تعيين حاكم لقطاع غزة من قبل الامم المتحدة » (٧١) .

ولكن ، وعلى الرغم من فشل هذا الاقتراح ، واعتراض الدول العربية عليه ، فان موضوع التدويل بقي امكانية واردة ، وكان هنالك سعي عملي لتحقيقه . ولم تتوقف المحاولات عند حدود فشل مشاريع التدويل التي طرحت في الجمعية العامة للامم المتحدة ، فخلال الفترة اللاحقة لاعلان اسرائيل عن قرارها بالانسحاب حصلت مجموعة حوادث من الضروري التوقف امامها لاستخلاص دلالاتها ، والتي تشير الى وجود ترتيبات سرية كانت تعد خلف الكواليس ، تظللها البراءة التي طبعت قرارات الامم المتحدة وتصريحات المسؤولين في هذه المؤسسة الدولية . ففي الوقت الذي لم يكن ثمة اشكال حول وظيفة الامم المتحدة في مدن بورسعيد ، الطور ، والعريش ، اذ قامت قوات الطوارىء الدولية بتسليمها فورا الى الادارة المصرية ، فان التصرف نفسه لم يحدث في قطاع غزة ، بل اثير جدل كبير ، ما قبل وما بعد دخول قوات الطوارىء الى هناك ، ويستوقفنا في هذا الصدد حديث قائد قوات الطوارىء الدولية عن « ان قوات الطوارىء قد جمعت معلومات عن طبيعة الاحوال في غزة .. ولهذا فقد علمنا — اي قوات الطوارىء — بعض الشيء عن مشاعر الجمهور هناك ، وكيفية تنظيم وسير الادارة المحلية ، واسماء بعض الوجهاء الذين شغلوا مواقع في مجالس البلدية الحالية والسابقة » (٧٢) ومن الضروري ايضا الاشارة الى دلالات قول بيرنز عن « انهم حاولوا الحصول على نسخ عن تجارب النظم العسكرية التي مارسها الاميركيون والانجليز في المناطق المحتلة في الفترة قبيل انتهاء الحرب العالمية » (٧٣) .

هذه التفاصيل التي وردت على لسان الجنرال بيرنز ، الذي اوكلت له قيادة قوات الطوارىء الدولية ، تشير بوضوح الى النظرة الخاصة لقطاع غزة ، وتمايز الدور الذي كانت تعده لنفسها فيه قوات الطوارىء الدولية . والا فما المبرر لمثل هذه الامور ، اذا لم تكن لدى قوات الطوارىء نية البقاء في ادارة قطاع غزة فترة طويلة ، لان طبيعة البيانات التي عني بيرنز وقوات الطوارىء بتجميعها ، تعود لتسهيل ادارة قطاع غزة ، اكثر مما تعود لاستلام القطاع تمهيدا لتسليمه بأسرع ما يمكن الى مصر ، كما حدث بالنسبة لبقية المناطق .